مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

العلاقة بين اقتصاد الظل والمؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية

الدكتور يوسف محمود*

رلا موسى**

(تاريخ الإيداع 30 / 9 / 2014. قُبِل للنشر في 15 / 12 / 2014)

□ ملخّص □

يعتبر اقتصاد الظل من أهم المشكلات الاقتصادية التي مازالت تأخذ الحيز الواسع من اهتمامات الباحثين ، وذلك لارتباطه بكافة المتغيرات الاقتصادية، فهو موجود في جميع الدول على اختلاف أنماطها الاقتصادية ولكنه أوسعُ انتشاراً في الاقتصاديات النامية ويتضمن في طياته أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروعة. و هو موجود في كافة المستويات الاقتصادية ويمس كافة الشرائح الاجتماعية ويضم كافة المراحل العمرية ، وبالرغم من توصيفه كظاهرة لا يمكن التغاضي عن كونه واقعاً قائماً ومستمراً .

بناء على ماتقدم جاء هذا البحث لتوضيح مفهوم اقتصاد الظل ، والتعرف على مكوناته كذلك يوضح البحث أهم حسابات الدخل القومي ودرجة ارتباطها باقتصاد الظل وبيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على اقتصاد الظل.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الظل ، الناتج المحلي الإجمالي ، الاستهلاك القومي ، الاستثمار القومي ، الواردات، الصادرات.

*أستاذ- قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين – اللاذقية- سورية.

**طالبة دراسات عليا(دكتوراه)- قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

The Relationship Between Shadow Economy and Macroeconomic Indicators in Syria

Dr.Yousef Mahmod•
Roula Mousa••

(Received 30 / 9 / 2014. Accepted 15 / 12 / 2014)

□ ABSTRACT □

Shadow economy is considered the most important economic problem which is still of concern to researchers for it is linked to all economic variables. It is found in all States with different economic patterns. But it is more widespread in developing economies includes a recipe for lawful activities and other illegal .And it exists in all economic levels and affect all social strata and in all ages. Despite its characterization as a phenomenon, it cannot be overlooked as a reality.

Depending on that, this research tried to clarify the concept of the shadow economy, and identify its components. As well as, this research shows the most important macroeconomic indicators in Syria and the impact of economic variables on the shadow economy.

Keywords: shadow economy, Gross Domestic Product, national consumption, national investment, exports, imports.

•Professor, Faculty Of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria
••Postgraduate Student, Department of Economy, Faculty of Economy, Tishreen University Lattakia Syria.

مقدمة:

يتميز اقتصاد الظل بأنه ظاهرة معقدة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية لهذا السبب فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف أو مفهوم محدد لهذه الظاهرة ،و أيضاً ليس هناك من طريقة محددة معتمدة ومتعارف عليها لقياس حجمها. بل توجد عدة طرق للقيام بذلك ومنها الطرق المباشرة التي تعتمد على المسوح الميدانية، والطرق غير المباشرة التي تعتمد على الإحصائيات ومؤشرات الاقتصاد الكلي .وعلى الرغم من اختلاف هذه الطرق فيما بينها ، إلاّ أنها تتشابه في كونها جميعاً غير قادرة على قياس أبعاد اقتصاد الظل كافة .

برز اقتصاد الظل في سورية وأخذ بالتنامي خلال فترة الثمانينات ، حيث شهدت سورية خلال تلك الفترة ضغوطاً وحصاراً اقتصادياً أدت إلى إضعاف نموها الاقتصادي والحد من التشغيل في القطاع العام ، إضافةً إلى أنّ معدلات قوة العمل الوافدة إلى سوق العمل نتيجة النمو السكاني خلال السبعينات كانت أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على تأمين فرص عمل تستوعب قوة العمل المتولدة عنها لاحقاً ، مما دفع بكثير من الأفراد للبحث عن فرص عمل وإن كانت خارج الإطار الرسمي .

وقد كان لهجرة أبناء الريف نحو المدن وخاصةً المدن الكبرى دوركبير في نمو اقتصاد الظل حيث إن أثر الهجرة تمثّل بحدوث فائض في سوق العمل اضطر معه العديد من هؤلاء المهاجرين القيام بأعمال لا تحتاج لرؤوس أموال أو تتطلب مهارات وكفايات عالية مما أدى إلى انتشار هذه الأنشطة التي تعمل في الظل بشكل كبير.

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على ظاهرة لم تحظَ بالدراسة والتحليل الكافيين، وعلى الرغم من إدراك كافة الأطراف المهتمة بالشأن الاقتصادي في سورية بوجود ظاهرة اقتصاد الظل والآثار السلبية لهذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني، فإنّ دراسة هذه الظاهرة بشكل علمي وتحديد حجمها ودورها في الاقتصاد السوري باتباع الطرق الإحصائية والتحليلية يسهم في وضع سياسات واستراتيجيات تساهم في تحويل أنشطة هذا الاقتصاد إلى أنشطة رسمية.

الأهداف:

و يهدف البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1-دراسة الأسباب التي تؤدي لنشوء اقتصاد الظل ونموه وقياس حجم اقتصاد الظل في سورية .

2-دراسة أثر اقتصاد الظل في المؤشرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار القومي والاستهلاك القومي والصادرات والواردات . وقياس مدى مساهمة اقتصاد الظل في الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لظاهرة اقتصاد الظل باستخدام الأسلوب الإحصائي في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss و المؤشرات الإحصائية الأخرى .

الحدود الزمنية للبحث: تناول البحث الجانب التحليلي للفترة ما بين 2000-2010.

مشكلة البحث:

لم تعد ظاهرة اقتصاد الظل محصورة في بعض الأطر المحدودة وإنما أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام دوليين بسبب الخلل الذي يعترض مسيرة التنمية ويبطئ معدلات النمو الاقتصادي بسبب الاقتصاد الخفي الذي أصبح عائقاً أساسياً لعملية التنمية . تتجلى مشكلة البحث بأن الاقتصاد السوري يعاني من هدر كبير للموارد الداخلية التي أدت لحدوث اختلالات هيكلية لهذا الاقتصاد، وذلك بسبب خروج نسبة كبيرة من المعاملات الاقتصادية خارج النطاق الرسمي دون دخولها في حسابات الدخل القومي .

وتشير الإحصاءات الأولية وبعض الدراسات إلى أن حجم اقتصاد الظل يقترب من نسبة 40 % من الاقتصاد السوري وهذا بدوره يؤدي إلى تشوهات في خطط التنمية وفي الإحصاءات التي يبنى عليها واختلالات هيكلية في مؤشرات الاقتصاد الكلي في سورية.

بالتالي فهذا البحث يحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل هناك علاقة بين اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي؟
2. ما مدى العلاقة بين اقتصاد الظل وحجم الصادرات والواردات في سورية ؟
3. ما هو تأثير حجم اقتصاد الظل على الاستهلاك القومي والاستثمار القومي في سورية ؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لاتوجد علاقة ذات دلالة بين اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة بين اقتصاد الظل و الاستهلاك.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة بين اقتصاد الظل والاستثمار.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة بين اقتصاد الظل والصادرات .

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة بين اقتصاد الظل والواردات .

الإطار النظري:

أولاً:مفهوم اقتصاد الظل:

مازال موضوع اقتصاد الظل(shadow economy) مثيراً للجدل بين الباحثين الاقتصاديين، وبالتالي ليس هناك حتى الآن تعريف موحد متفق عليه، وإنما عرف بعدة وجوه منها ماورد في أبحاث عديدة حول اقتصاد الظل بأنه:

1. مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية، ولا تقاس بأساليب قياس النشاط الاقتصادي.(تانزي،1981).[1]
2. عبارة عن الأنشطة التي يرتبط وجودها مباشرة إما بهدف تحقيق ربح خاص، أو بمخالفة قوانين الدولة وانتهاكها. (غروسمان،1989).[2]
3. عبارة عن مزيج من عدة أنشطة،منها المشروع ومنها غير المشروع، ومنها أنشطة اقتصادية تتهرب من دفع الضرائب، ودخولها لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.(ادغار فيجي، 1990) .[3]
4. ذلك الجزء من الناتج الوطني، الذي كان يجب أن يدخل في الناتج المحلي الإجمالي ، ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل . (غوتمان فيجي،1997).[4]

5. عبارة عن أسواق تقوم على منتجات قانونية، ولكنها تتهرب من دفع ضرائب الدخل وضرائب القيمة المضافة، ولا يوجد معايير لضمان سلامة العاملين فيه وحمايتهم، ولا يوجد حد أدنى من الأجور، وساعات العمل غير محددة. (شنايدر،2004).[5]

6. اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ،ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولذلك يعتمد السرية في عمله شراءً وبيعاً وعملاً، أي أنه بعيد عن أعين الرقابة ولا يمسك دفاتر نظامية ويتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة، من رسوم وضرائب وتقديم بيانات، ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها. (سلمان،2007).[6]

7. كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لايسجل ضمن حسابات الدخل القومي، إما لإخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، أو لأن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد . (بودلال ،2008).[7]

وعرفته منظمة العمل الدولية (international labour organization) بأنه :عبارة عن وحدات تعمل في إنتاج السلع والخدمات القانونية، وتهدف لتوليد فرص عمل ودخل لأشخاص معينين،تعمل في نطاق صغير ومستوى منخفض من التنظيم، ولا يوجد فصل بين العمل ورأس المال كعنصري إنتاج، يقوم العمل على العلاقات الشخصية والعائلية والقرابة، وليس على علاقات تعاقدية أو ضمانات رسمية.[8]

وبالمحصلة يمكن تعريف اقتصاد الظل أو(الاقتصاد غير المنظم) بأنه :

"جزء لايتجزأ من الاقتصاد القومي، ولكنه لايدخل ضمن حساباته نتيجة تهربه من الضرائب المترتبة عليه ويمارس أعماله في قنوات بعيدة عن الرقابة أي يعتمد مبدأ السرية في عمله، كما أنه يشمل نوعين من الأنشطة أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة وذلك حسب مجال العمل الذي يمارسه.

ثانياً:مكونات اقتصاد الظل :

من خلال ما قد ذكرناه من تعاريف مختلفة عن الاقتصاد غير المنظم والآراء المختلفة حول هذه الظاهرة من قبل بعض العلماء الاقتصاديين فإننا نجد أن هذا الاقتصاد يتألف من نوعين من الأنشطة:[9]

1. أنشطة مشروعة
2. أنشطة غير مشروعة

الأنشطة المشروعة :هي عبارة عن أنشطة مشروعة بطبيعتها، لكن لاتعلم بها الدولة ولا تخضع دخولها للضرائب ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ، وتقسم إلى :

- أنشطة نقدية مثل :جميع الأنشطة غير المسجلة وغير المعلن عنها للجهات الرسمية في قطاع الصناعات الصغيرة والقطاع المهني كقطاع الأطباء والمهندسين والمحامين وأنشطة الباعة المتجولين .
- أنشطة غير نقدية :مثل تربية الطيور ومنتجات الألبان والحلويات أي معظم المنتجات المنزلية وغيرها من الأنشطة التي تقوم بها الأسرة ويتم تبادل منتجات تلك الأنشطة عن طريق المقايضة مقابل سلع وخدمات أخرى.

الأنشطة غير المشروعة:هي عبارة عن أنشطة مخالفة لقوانين الدولة مثل انتاج وتوزيع وتهريب المخدرات والأسلحة والرشوة والاتجار بالبشر وتزوير العملة وترويجها وغيرها....كما أن تهريب السلع المشروعة التي يحظر استيرادها من أجل حماية المنتج المحلي هي نشاط غير مشروع وأيضاً أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي . ومن بعض الأنشطة غير المشروعة والتي تواجدت بكثرة في معظم بلدان العالم هي غسيل الأموال(تبييض

الأموال) أي اقتصاد الجريمة .ويقصد باقتصاد الجريمة أنه كل عمل أو إجراء يهدف إلى تحويل طبيعة الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة وملكيتها ونوعيتها وهويتها أو إخفائها أو نقلها أو تغييرها بهدف التغطية أو التمويه على مصدرها ولكي تظهر في النهاية أنها من مصادر مشروعة.[6]

وقد اكتسبت ظاهرة غسيل الأموال اهتماما خاصا ليس فقط من قبل رجال القانون والمهتمين بمكافحة الإجرام وإنما من قبل رجال السياسة والاقتصاد وذلك لما لها من خطورة خاصة.[10] ، كونها تؤثر في كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة وذلك من خلال التأثير في الدخل القومي وفي توزيع الدخل القومي وفي الادخار والاستثمار وقيمة العملة الوطنية والأسعار المحلية وميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية .[11]،عدا عن الكثير من الآثار السلبية الأخرى لعملية غسيل الأموال على الدخل القومي مثل خروج الأموال غير المشروعة بطريق مشروع إلى خارج البلاد الذي يؤدي إلى حرمان البلاد من العوائد الايجابية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع من قيمة مضافة إلى الدخل القومي وحل لبعض مشكلات البطالة وأيضاً استقرار الأسعار المحلية.[12]

أما تأثير عملية غسيل الأموال على الادخار فإنها تتسبب في نقص بالادخار المحلي وعندئذ ستضطر الدولة للاقتراض الخارجي مما يزيد الأعباء على اقتصادها.[13]

وبالمحصلة فإن عجز السياسات الاقتصادية عن ضبط آليات النشاط الاقتصادي بشكل عام وعن الرقابة المستمرة على الأنشطة غير المشروعة بشكل خاص سيؤدي لاتساع ظاهرة اقتصاد الظل بنوعيه المشروع وغير المشروع، وبالتالي عدم معرفة التوجهات الحقيقية للاقتصاد.

النتائج والمناقشة:

في سورية كان آخر مسح قام به المكتب المركزي للإحصاء لأنشطة اقتصاد الظل عام 2002 ،حيث قدّرت الدراسات أن مساهمة القطاع غير المنظم في النشاط الاقتصادي حوالي 20% عام 1987 وبعد صدور المرسوم رقم 10 عام 1991 وصلت النسبة إلى 40% بسبب الانفتاح الاقتصادي.[14]

فإذا طبقنا طريقة (شنايدر،2009) [15] في سورية من عام 2000–2010 حيث إن نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي في سورية هي 40% أي ما قبل الأزمة السورية نجد أن الجدول التالي يبين حجم اقتصاد الظل في سورية:

الجدول رقم(1) تقدير حجم اقتصاد الظل في سورية(ملايين الليرات السورية)

العام	نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة (بملايين الليرات السورية)	تقدير حجم اقتصاد الظل (بملايين الليرات السورية)
2000	%40	904622	361848
2001	%40	950245	380098
2002	%40	1012726	405090
2003	%40	1018708	407483
2004	%40	1089027	435610
2005	%40	1156714	462685
2006	%40	1215082	486032
2007	%40	1284035	513614

2008	%40	1339286	535714
2009	%40	1420833	568333
2010	%40	1469703	587881

المصدر:المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية السورية عام 2011.

من خلال الجدول السابق نجد أن:

الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 كان 904622 مليون ليرة سورية، وقد ارتفع إلى 1469703مليون ليرة سورية عام 2010 ،أي أن نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر السنوات من2000- 2010 كانت بمقدار 1469703-904622=565081 مليون ليرة سورية.أما بالنسبة لحجم اقتصاد الظل فقد كان حجمه عام 2000 هو 361848 مليون ليرة سورية ثم ارتفع عام 2001 إلى380098 مليون ليرة سورية أي زاد حجم اقتصاد الظل خلال سنة بمقدار 18250 مليون ليرة سورية ثم استمر حجم اقتصاد الظل بالارتفاع عام 2002 حتى وصل حجمه إلى 405090 مليون ليرة سورية أي نسبة الزيادة من عام 2001-2002 كانت 24992 مليون ليرة سورية ،وفي عام 2003 واصل اقتصاد الظل الارتفاع حتى 407483 مليون ليرة سورية ولكن مقدار الزيادة بحجم اقتصاد الظل من 2002-2003 كان 2393 مليون ليرة سورية أي عام 2003 حقق نسبة أقل بزيادة حجم اقتصاد الظل مقارنة مع عام 2002-وعام 2003 .وفي عام 2004 وصل حجم اقتصاد الظل إلى 435610 مليون ليرة سورية وارتفع عام 2005 إلى 462685 مليون ليرة سورية ومقدار الزيادة في حجم هذا الاقتصاد هي 462685-435610 = 27075 مليون ليرة سورية .ثم نلاحظ استمرار الارتفاع بحجم هذا الاقتصاد في عام 2006 حيث بلغ 486032 مليون ليرة سورية وفي عام 2007 ارتفع إلى 513614 مليون ليرة سورية ثم زاد بمقدار 22100 مليون ليرة سورية عام 2008 وفي عام 2009 بلغ حجمه 568333 مليون ليرة سورية وعام 2010 ارتفع إلى 587881 مليون ليرة سورية .

إذاً : نسبة الزيادة في حجم اقتصاد الظل بالقيمة المطلقة خلال العشر سنوات من عام 2000-2010 كانت بمقدار 587881-361848 = 226033 مليون ليرة سورية .

تركزت نسبة الزيادة الكبيرة في حجم اقتصاد الظل في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة تدني الأجور والرواتب مقارنة مع المستوى العام للأسعار بالتالي دخول أعداد كبيرة من العمالة الوافدة بحثاً عن فرص عمل أيضاً ارتفاع السعر الرسمي لصرف الدولار خلال هذه السنوات كان له أثر واضح بارتفاع حجم اقتصاد الظل .أما عن حجم اقتصاد الظل حالياً فتشير التقديرات غير الرسمية إلى أنه اتسع بمختلف أنشطته بحوالي 15-20%خلال فترة الأزمة لتصل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 55-60%.

إن ضياع هذه النسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلباً في إيرادات الخزينة العامة للدولة ، وبالتالي ستلجأ الدولة للتمويل الخارجي لسد العجز في الموازنة العامة، وبالتالي زيادة المديونية الخارجية .

والشكل التالي يبين تطور حجم اقتصاد الظل وحجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2000-2010 .

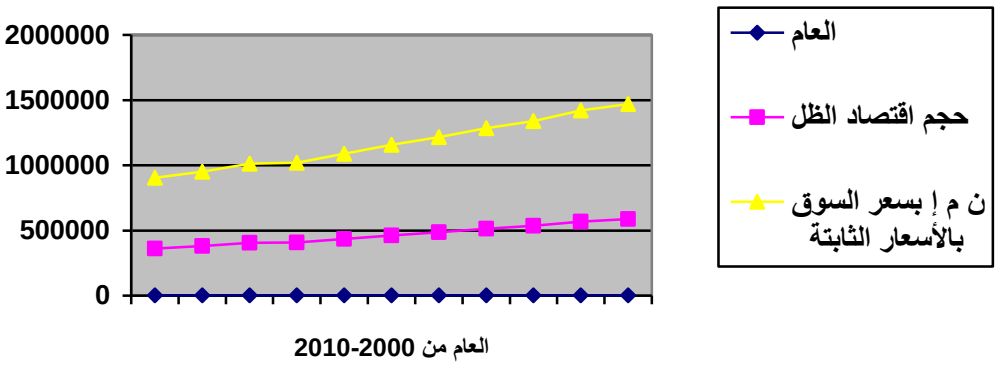

الشكل رقم (1) تطور حجم اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي

أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها باقتصاد الظل:

تعد المؤشرات الاقتصادية الكلية في الحسابات القومية (national accounts) من أهم الأدوات التي تستخدم لتحليل خطط التنمية الاقتصادية والمساهمة في وضعها وتطويرها بما توفره من بيانات وإضاءات توضيحية وتحليلية مثل مؤشرات الإنتاج والناتج الإجمالي والدخل القومي والاستثمار القومي والاستهلاك القومي وغيرها من المؤشرات ذات الأهمية لإعداد الخطط والبرامج واتخاذ القرارات بشأنها .

يعد الناتج المحلي الإجمالي(GDP) من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس أداء الاقتصاد ومقدرته على إنتاج القيمة المضافة وكذلك مؤشر الدخل القومي الذي يمكن من خلاله التعرف على مستوى معيشة الفرد في المجتمع .ويبين الجدول رقم (2) الوارد أدناه حجم اقتصاد الظل بالمقارنة مع أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية:

الجدول رقم(2) أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها باقتصاد الظل(مليون ليرة سورية)

العام	حجم اقتصاد الظل	GDP بسعر السوق بالأسعار الثابتة	الاستهلاك القومي	الاستثمار القومي	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
2000	361848	904622	685683	156092	216190	187535
2001	380098	950245	694236	178148	243179	220744
2002	405090	1012726	725121	197328	315919	235754
2003	407483	1018708	777354	231944	265039	236768
2004	435610	1089027	868570	255767	346166	389006
2005	462685	1156714	966553	288193	424300	502369
2006	486032	1215082	993163	308669	505012	531324
2007	513614	1284035	1039221	283099	579034	684558
2008	535714	1339286	1057211	266488	707798	839419
2009	568333	1420833	1130960	297100	488330	714216
2010	587881	1469703	1224626	337422	569064	812209

المصدر : المجموعة الاحصائية السورية عام 2011 .

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

قامت الباحثة لاختبار صحَّة الفرضيات أو نفيها بإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي معتمدةً في معالجتها على البرنامج الإحصائي .SPSS (Statistical Package for Social Sciences/حزمة البرامج الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعيَّة).

وقد تم اعتبار ما يلي:

– مستوى الدِّلالة α وهو احتمال رفض الفرضية الابتدائية (فرضية العَدَم) عندما تكون هذه الفرضية صحيحة ويساوي 0.01.

- P>a أي: احتمال عدَم الوقوع في خطأ رفض فرضيةٍ ابتدائيةٍ صحيحةٍ أكبر من احتمال الوقوع به يتمُّ قبول الفرضية الابتدائية.أي:

P = Sig.(2– Tailed) > a = 0.01 تقبل الفرضية الابتدائية.

- P<a أي: احتمال عدَم الوقوع في خطأ رفض فرضيةٍ ابتدائيةٍ صحيحةٍ أصغر من احتمال الوقوع به يتمُّ رفض الفرضية الابتدائية وقبول الفرضية البديلة.

P = Sig.(2– Tailed) < a = 0.01 تقبل الفرضية البديلة.

ثمَّ تمَّ إجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتِّجاه (ANOVA) عند اختبار كلِّ فرضية لمعرفة فيما إذا كان المتغيرين متكافئين في تحقيق الفرضية المُحدَّدة

نتيجة اختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة مابين اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي.

بعد المعالجة باستخدام برنامج SPSS واحتساب معامل الارتباط بيرسون تبين أن العلاقة بين حجم اقتصاد الظل وحجم الناتج المحلي الإجمالي GDP كالآتي:

الجدول رقم(3) معامل ارتباط بيرسون

حجم اقتصاد الظل	GDP بسعر السوق بالأسعار الثابتة	العلاقة
Pearson Correlation	.998**	العلاقة طردية (إيجابية)
Sig. (2–tailed)	.000	ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.01
N	11	

ويظهر من المعطيات أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل تبلغ 0.998 أي أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بينهما وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى الدلالة 0.01 أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين المتغيرين .وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بأنه يوجد علاقة طردية بين اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن اقتصاد الظل يسير بشكل موازي للناتج المحلي الإجمالي .

ويبين الشكل رقم (2) الوارد أدناه العلاقة بين اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي GDP.

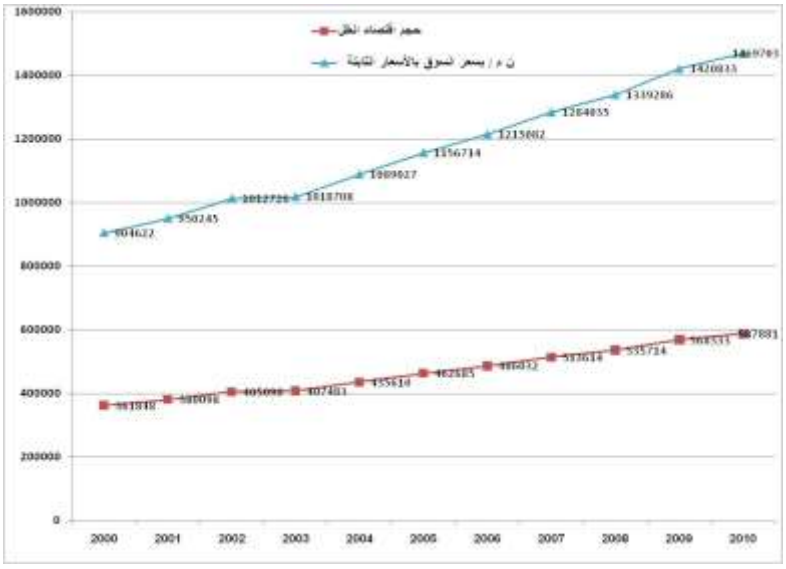

الشكل رقم(2) العلاقة بين اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي

نتيجة اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة مابين اقتصاد الظل و الاستهلاك القومي.

الجدول رقم(4) معامل ارتباط بيرسون

حجم اقتصاد الظل	الاستهلاك القومي	العلاقة
Pearson Correlation	.986**	العلاقة طردية (إيجابية)
Sig. (2-tailed)	.000	ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.01
N	11	

يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل تبلغ 0.986 أي أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بينهما .وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى الدلالة 0.01 أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين المتغيرين .وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الابتدائية بوجود علاقة ذات دلالة بين اقتصاد الظل والاستهلاك .والشكل رقم(3)الوارد أدناه يبين العلاقة بين هذين المتغيرين.

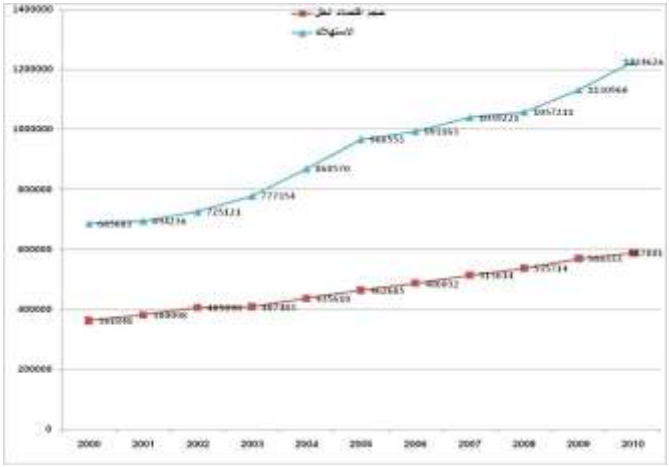

الشكل رقم (3) العلاقة بين اقتصاد الظل والاستهلاك القومي

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة بين اقتصاد الظل والاستثمار القومي.

يشكل الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي ويرتبط معه بعلاقة طردية حيث إن :

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات).

أي :

$$D = C + I + G + (X - M)$$

ويعتبر الاستثمار من أكثر مكونات الطلب الكلي تقلباً ويختلف الإنفاق الاستثماري عن غيره من أوجه الإنفاق بأنه يساهم في خلق طاقة إنتاجية مستقبلية جديدة للاقتصاد عبر تكوينه لرأس المال وتراكمه عبر الزمن ،لذا ونظراً لأهميته تمت دراسة علاقته بحجم اقتصاد الظل ،وتبين الآتي:

الجدول رقم (5)معامل ارتباط بيرسون

حجم اقتصاد الظل	الاستثمار القومي	العلاقة
Pearson Correlation	.887**	العلاقة طردية (إيجابية)
Sig. (2-tailed)	.000	ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.01
N	11	

يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل تبلغ 0.887 ، أي هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بينهما ،وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى الدلالة 0.01 أي يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين المتغيرين .لذلك فإننا نقبل الفرضية الابتدائية بوجود علاقة ذات دلالة بين هذين المتغيرين .والشكل رقم(4) يبين سلوك هذه العلاقة :

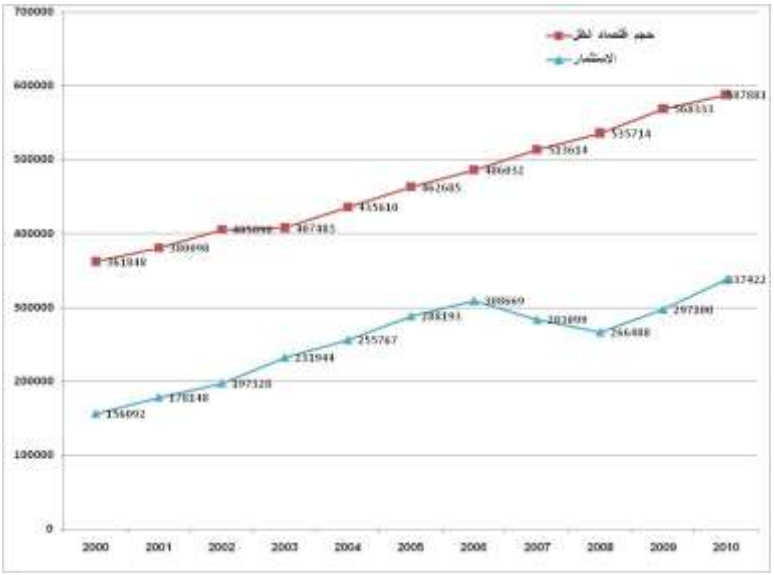

الشكل رقم(4) العلاقة بين اقتصاد الظل والاستثمارالقومي

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة بين حجم اقتصاد الظل وحجم الصادرات .

انتهجت سورية خلال سنوات الخطتين التاسعة والعاشرة سياسة تجارية مبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، حيث بذلت في السنوات القليلة الماضية جهوداً مكثفة لفتح الاقتصاد السوري أمام التجارة والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو، الأمر الذي كان مقروناً بجهود أخرى لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة الثنائية مع عدد من الدول العربية.

يعتبر قطاع التصدير المحرك الرئيس لعملية التنمية لأي دولة، وأحد أهم ركائز اقتصادها، كما أنه من أهم مصادر القطع الأجنبي، وتتضح أهمية التصدير في قدرته على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، ونؤكد أهمية التصدير بالنسبة لسورية لارتباط جهود التنمية بزيادة قدرتها على التصدير للأسواق الخارجية فمن دون تحقيق معدلات مرتفعة للصادرات تنحسر آفاق التنمية وتقل فرص العمالة. كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

وبدراسة العلاقة النسبية وتحليلها بين حجم اقتصاد الظل وحجم الصادرات تبين الآتي:

الجدول رقم(6) معامل ارتباط بيرسون

حجم اقتصاد الظل	قيمة الصادرات	العلاقة
Pearson Correlation	.883**	العلاقة طردية (إيجابية)
Sig. (2-tailed)	.000	ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.01
N	11	

يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرالتابع والمتغيرالمستقل تبلغ 0.883 أي أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بينهما وتدل النجمتان أيضاً على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى الدلالة 0.01 أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين المتغيرين . لذا فإننا نقبل الفرضية الابتدائية بوجود علاقة ذات دلالة بين اقتصاد الظل والصادرات والشكل رقم(5) يبين العلاقة بين هذين المتغيرين :

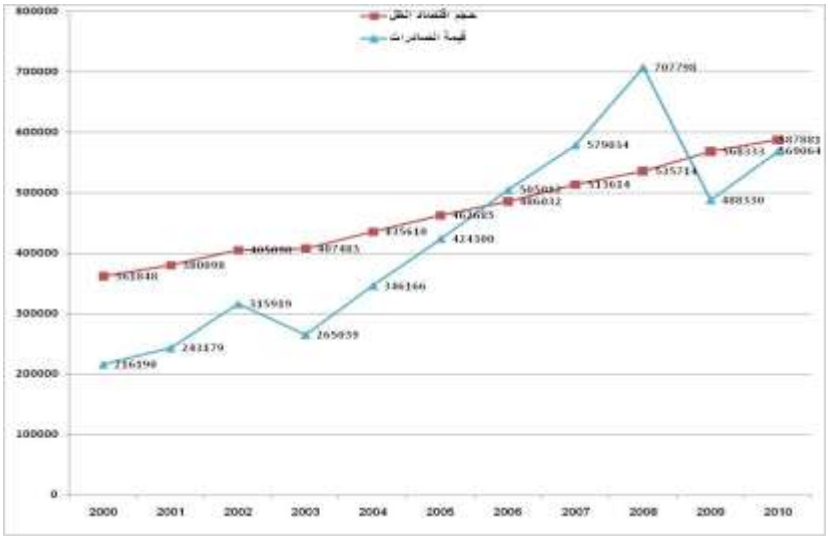

الشكل رقم(5) العلاقة بين اقتصاد الظل والصادرات

نتيجة اختبار الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة بين حجم اقتصاد الظل وحجم الواردات .ويوضح هذه العلاقة معامل ارتباط بيرسون كما هو مبين أدناه:

الجدول رقم(7)معامل ارتباط بيرسون

حجم اقتصاد الظل	قيمة الواردات	العلاقة
Pearson Correlation	.968**	العلاقة طردية (إيجابية)
Sig. (2-tailed)	.000	ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.01
N	11	

يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل تبلغ 0.968 أي أن هناك علاقة ارتباط قوية وطردية بينهما وتدل النجمتان أيضاً على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى الدلالة 0.01 أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين المتغيرين .لذا فإننا نقبل الفرضية الابتدائية بوجود علاقة ذات دلالة بين اقتصاد الظل والواردات. والشكل التالي يبين العلاقة بين هذين المتغيرين :

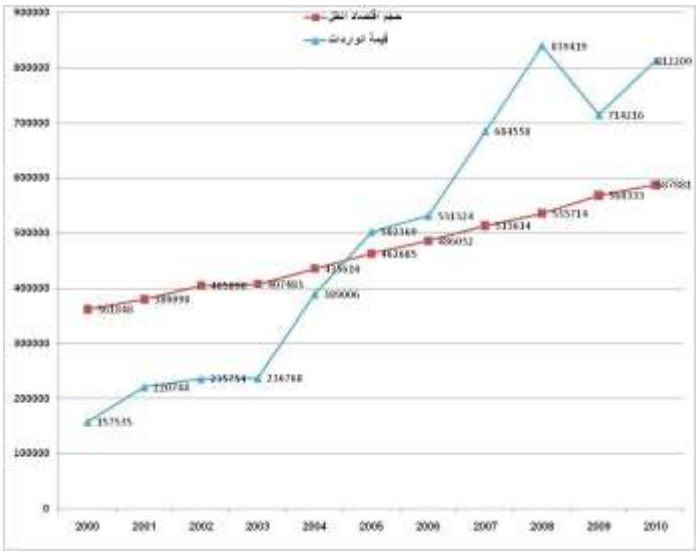

الشكل رقم(6) العلاقة بين اقتصاد الظل والواردات

ولدراسة نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون واستقراء نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية الفروض المتعلقة بالعلاقة مابين حجم اقتصاد الظل وحجم مؤشرات الاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات ،تبين الآتي:

الجدول رقم (8)نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.988[a]	.976	.960	14765.595
a. Predictors: (Constant), قيمة الواردات ,الاستثمار ,قيمة الصادرات ,الاستهلاك				

الجدول رقم(9)نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية الفروض من(2-4)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.346E10	4	1.336E10	61.301	.000[a]
	Residual	1.308E9	6	2.180E8		
	Total	5.477E10	10			
a. Predictors: (Constant), الاستهلاك ,قيمة الصادرات,الاستثمار ,قيمة الواردات						
b. Dependent Variable: حجم اقتصاد الظل						

الجدول رقم(10)نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية الفروض من(2-4)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	169444.363	131151.070		1.292	.244
	الاستهلاك	.316	.275	.794	1.150	.294
	الاستثمار	-.145-	.362	-.113-	-.401-	.702
	قيمة الصادرات	-.016-	.186	-.033-	-.083-	.936
	قيمة الواردات	.099	.238	.336	.414	.693
a. Dependent Variable: حجم اقتصاد الظل						

يتبين من معطيات الجداول السابقة أن المتغير التابع يفسر ما مقداره 97.6% من التباين في المتغيرات (الاستهلاك،الاستثمار،الصادرات،الواردات) مما يدل على أن هناك أثراً هاماً ذا دلالة للمتغير المستقل في المتغير التابع .

كما نلاحظ من الجداول السابقة ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفروض استناداً إلى ارتفاع قيمة (f) المحسوبة والبالغة (61.301) عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجات حرية (4، 6) .

ومن معطيات الجدول نفسه يلاحظ أيضاً أن قيمة معامل Beta (0.794) للاستهلاك وبما أنها معنوية عند مستوى دلالة ($p<a=0.01$) لذا فإننا نرفض فرضية العدم ونقر بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين المستقل والتابع .

وقيمة معامل Beta (0.336) للواردات وبما أنها معنوية عند مستوى دلالة($p<a=0.01$) فإننا نرفض فرض العدم ونقر بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين المستقل والتابع .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات:

1. إن اقتصاد الظل يزداد كلما ازداد الناتج المحلي الإجمالي كونه يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تبين وجود علاقة طردية قوية بين حجم اقتصاد الظل وحجم الناتج المحلي الإجمالي.

2. يؤثر اقتصاد الظل أيضاً في مستوى الاستهلاك حيث إن الاستهلاك يزداد مع ازدياد دخل الأفراد نتيجة توسع الأنشطة الاقتصادية بما فيها أنشطة اقتصاد الظل ،حيث تبين وجود علاقة طردية موجبة بين اقتصاد الظل والاستهلاك.

3. يعتبر اقتصاد الظل عاملاً مهماً في تحسين مستوى الاستثمار نتيجة وجود علاقة طردية بين اقتصاد الظل والاستثمار فلو تم تنظيم هذا الاقتصاد ودمجه بالاقتصاد الرسمي لحصلنا على عائد مرتفع من الاستثمار في المجالات الإنتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

4. يؤثر اقتصاد الظل في الصادرات والواردات في سورية حيث تبين وجود علاقة طردية قوية بينهما .

التوصيات:

1. العمل على اتخاذ كل ما يلزم لتنظيم اقتصاد الظل عن طريق تقديم التسهيلات والمساعدات التي تجعل العمل في ظل المؤسسات الرسمية والأنظمة والقوانين أكثر أماناً واستدامةً.

2. دعم الاستثمار واتخاذ الإجراءات المناسبة والمحفزة لجذب استثمارات العرب والمغتربين والأجانب. حيث إن الاستثمار يساهم في خلق طاقة إنتاجية جديدة للاقتصاد عبر تكوينه لرأس المال وتراكمه عبر الزمن .

3. تحسين كمية البيانات والإحصائيات ونوعيتها وتطويرها بما يخدم في استخراج مؤشرات اقتصادية كلية سليمة وواقعية و يسهل إجراء أبحاث ودراسات أكثر دقة، والحصول على نتائج يمكن الاستفادة منها.

المراجع :

1. تانزي، فيتو. *الاقتصاد السري أسباب هذه الظاهرة العالمية وآثارها* . مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الجزء 20، العدد4، 1983.

2. GROSSMAN,G.*The informal Economy* …Studies In Advanced and L.D.CS ,1989,P150-151

3. FIGE,E. *"Defining And Estimating Under Ground Economy* .And Informal Economy ,The New Institutional Economic Approach " University of Wisconsin, Madison World Development , VOL18 ,NO7, 1990 .P 6-7-8.

4. علي، بودلال . *مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر* . مجلة العلوم الانسانية ،السنة الخامسة ،العدد 37،عام2008 .

5. SCHANIDER,F.*Shadow Economies around the world .what do we know*?April, 2004, p22-27.

6. سلمان ،حيان . *اقتصاد الظل* .مجلة الاقتصادية ،2007ص 2-3.

7. علي ،بودلال. *الاقتصاد الخفي في البلدان النامية*. مجلة العلوم الإنسانية،العدد 38،عام 2008.

8. "Women And Men In the Informal Economy A statistical picture" International Labour Office, Geneva,2002, p 10-11.

9. أندراوس،عاطف وليم.*الاقتصاد الظلي والأثر على الموازنة العامة*.مكتبة الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية،2005 .

10. الميل، فيصل سعيد أحمد .*السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة غسيل الأموال في القوانين الجنائية الوطنية والقانون الجنائي الدولي* . دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه،2007 ، ص11.

11. حلمي،خالد سعد زغلول. *.ظاهرة غيسل الأموال ومسؤولية البنوك في مكافحتها* . بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون ، غرفة تجارة وصناعة دبي، جامعة الامارات، طبعة 2001، ص1381.

12. عوض الله ،صفوت عبد السلام .*الآثار الاقتصادية لعملية غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات*، دار النهضة العربية، القاهرة،2003، ص75.

13. عبد العظيم ،حمدي .*غسيل الأموال في مصر والعالم العربي*،القاهرة ،1997، ص178.

14. سلمان ،حيان .*الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة والتغطية* ، مجلة الاقتصاد والنقل ، العدد السابع ،تموز 2006،ص 64-65 .

15. SCHANIDER,F;ENSTE, D. *the shadow economy an international survey*, Cambridge university, United kindom,2009.